

النشاط الاستثماري واقتصاد السوق

(r - 1)

الاستثمار بمعناه الواسع هو توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بغرض تحقيق الازدهار، ويقتسم الاستثمار من حيث وسائله إلى: استثمار مباشر: الاستثمار في جميع أنواع المشاريع، عدا الاستثمارات المتعلقة بالمساعدات والاعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة.

- استثمار غير مباشر: عن طريق
 - شراء اوراق مالية لشركات تسهم
 - النشاط الاقتصادي المباشر،
 - بغرض الحصول على الارباح عن
 - طريق البيع.
 - ويقسم الاستثمار من حيث
 - لقائم به الى:
 - استثمار عام حكومي.
 - استثمار خاص (افراد، شركات
 - ومؤسسات مملوكة من قبل
 - الافراد).
 - استثمار مختلط - مشترك بين
 - الحكومي والخاص.

الملكية الخاصة والملكية العامة
حتى الآن اوضحت تجارب
الانظمة الاقتصادية في العالم
ان نظام الملكية الخاصة
والمنافسة الحرة او ما يسمى
بإقتصاد السوق اكثر فعالية من
ملكية الدولة والتخطيط
المركزي.

ان فشل التخطيط المركزي ومملكية الدولة الكاملة، يعود بشكل اساسي إلى وجود النظام الشمولي وغياب الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتسييس الاقتصاد، أي وضع جميع الامكانيات الاقتصادية للبلد في خدمة السياسة.

يواجه العراق في الوقت الحاضر
مهمات اقتصادية كبيرة عد
التوجهات الاخرى السياسية
والاجتماعية والثقافية من اجل
تحسين الواقع الحالي وتأمين
مستقبل مزدهر يحقق الرفاهية

لكل اطياف المجتمع العراقي.
يُجري الحديث الآن عن اقتصاد
السوق من اجل ايجاد الحلول
للمشاكل الاقتصادية القائمة
وتحقيق الازدهار، وهنا يبرز
السؤال التالي: ما معنى اقتصاد
السوق؟

اقتصاد السوق

ان اقتصاد السوق هو اقتصاد العرض والطلب والمنافسة الحرة وتحرير الاسعار من أي قيد عدا ما تفرضه المنافسة الحرة غير الاحتكارية. ويعتمد بشكل اساسي على الملكية الخاصة للأفراد والمؤسسات. ومع ذلك فان اقتصاد السوق لا يعني بأي شكل من الاشكال غياب القطاع

العام ودور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية، فالدولة خصوصاً في المراحل الانتقالية يجب ان تلعب دوراً فعالاً في النشاط الاقتصادي لتلافي النواقص التي قد تنشأ عن ممارسة القطاع الخاص للنشاطات غير مشروعة ومنافية للمصالح الأساسية للمجتمع العراقي. يعزز قيام الدولة بدور فعال في اقتصاد السوق لتكلمها الإمكانات واسعة بسبب سيطرتها على ثروات البلد النفطية.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار التطور التاريخي للمجتمع وعاداتها وتقاليده ومستواها الفكري والثقافي وسلوكياتها الاقتصادية لوجدنا أنه لا توجد وصفة جامعة متكاملة لاقتصاد السوق تصلح لكل المجتمعات ولكل الأزمات. ومن هذا المنطلق لا بد أن تكون للفرق وصفة خاصة به تعتمد للاق (أقصة) السياسة) يتم وضعها بناء على واقع المجتمع العراقي ومستوى تطوره الاقتصادي والاجتماعي المختلفة وامكانيات الافراد

تدهور نوعية الخدمات الصحية،
التعليم، المياه، الكهرباء، المجاري،
وغيرها.

٣- حتى الآن لا يوجد نظام
ضريبي واضح المعالم وثابت
لاقتصادية.

يمكن ان يكون قاعدة لعمل القطاع الخاص والافراد.

٤- ان النظام المصري بعيد جداً عن التجاوب مع متطلبات اقتصاد السوق، اضافة الى المؤسسات من هذا النشاط.

الوضع الاقتصادي في العراق
من اهم معالم الوضع
الاقتصادي في العراق في الوقت
الحاضر هي:
١- الفقر والبطالة التي تعاني
منها فئات واسعة من الشعب
العراقي.

٢- تعود المجتمع العراقي بكل فئاته على تلقي الخدمات المجانية او شبه المجانية، من تعليمية وصحية، وغيرها. مع

والزراعي وجميع القطاعات
الآخري.

٧- اعتماد ميزانية الدولة بشكل
أساسي على عائدات النفط ٩٠ -
٩٧ ٪، أي وجود اقتصاد أحادي
الخاص.

٨-ضعف امكانيات القطاع الخاص المالية والتنظيمية والادارية.
ان هذه المعالم تؤكد على ضرورة قيام الدولة بدور فعال في تصحيح الوضع الاقتصادي، ووضع الاسس المناسبة لتفعيل دور القطاع الخاص في عملية الاستثمار .

الاستثمار في العراق
ان الميزانية الاولى لعام ٢٠٠٥
وتوقعات الايرادات والمصروفات
للسنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ توضح
بشكل عام امكانيات الاستثمار
المتاحة امام القطاعين العام

ق

وزير العمل والشؤون الاجتماعية:

تخصيص ٤٠ مليار دينار كرواتب لنصف مليون أسرة

بغداد / كريم الحمداني

محاور الأول يتعلق بالمعلوماتية
دراسة جمع المعلومات عن
العناصر الأساسية لنظام
التدريب والتربية وتم تقدير
لكلفة الثلا تتعلق بتوفير هذا
محور ثلاثة ملايين دولار أما
محور الثاني ويتعلق ببناء
القدرات واستراتيجية تطوير
المهارات بكلفة مليوني دولار،
المحور الثالث يتعلق بسياسة
تطوير الهياكل المؤسسية ضمن
طار نظام الإصلاح التدريبي
التربوي بكلفة تقديرية تبلغ
مليون دولار كما تمت مناقشة
كيفية معالجة البطالة
والتشغيل من خلال الهيئة
الوطنية العليا للتشغيل التي
شكلها مجلس الوزراء حيث
بدأ فريق البنك الدولي
ستعاده للتعاون مع الجانب
لعراقي في هذا المحل.

تحتاج عملية اصلاح نظام
لتدريب المهني والتربوي إلى
جهود مشتركة وتنسيقية بين
لوزارات المعنية وهي العمل
والتربية والتخطيط والتعليم
لعالى، مشيرا إلى ان الاجتماع
مع البنك الدولي ناقش ثلاثة

الاجتماعية في العراق خلال لقائي بالسيد تيريوكالاوند رئيس فريق البنك الدولي في القاهرة، حيث تمت كذلك مناقشة المشروع المتعلق بالتدبير المهني وبناء القدرات في مجالات حاجة سوق العمل لعملية اعادة بناء العراق اذ

خصصت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مبلغ "٤٠" مليار دينار لصرفها كرواتب لنحو ٥٠٠ الف اسرة.

وقال وزير العمل والشؤون الاجتماعية الدكتور ادريس الهادي صالح في تصريح صحفي أن هذه الأسر تمثل "٢٠٠ ألف أسرة من الأسر المشمولة بالرواتب و٣٠٠ ألف أسرة من عديمي الدخل تقرر شمولها بـرواتب الرعاية الاجتماعية، موضوعاً أن هذه النصف مليون موضعاً تعتبر الوجبة الأولى، حيث سيتم زيادة المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية لتهيئة العمل بها نهاية الشهر كانون الثاني القادم.

وأكد الوزير ان البنك الدولي
قرر تخصيص مبلغ اربعة
ملايين ونصف المليون دولار
لدعم تنفيذ شبكة الحماية



اليابان تقر قروضا للعراق لتمويل مشاريع نفط وغاز

طوكيو / الوكالات

واقفت اليابان على منح العراق قروضا بموافد مخفضة لإعادة إعمار البنية التحتية للنفت، وقالت طوكيو إن بناء الصناعة النفطية يمثل العنصر الرئيسي لإعادة الاستقرار إلى البلاد التي مزقتها الحرب.

وتغطي القروض التي لم يتم تحديدها قيمتها حتى الآن، مشاريع مثل تسهيل الغاز وإعادة تأهيل منشآت تصدير النفط الخام ومصافي التكرير بميناء البصرة جنوبي العراق. وقالت وكالة جيغبي إنهم إقرار إبراهيم الجعفري إلى طوكيو، مشيرة إلى أن تمويل مشاريع النفط سيكون جزءاً من مبلغ ٣,٥ مليارات دولار تعهدت بها اليابان لإعادة بغداد. وافقت نظرة وزير الاقتصاد والصناعة الياباني توشييرو شينيكامي مع وزير النفط العراقي ابراهيم بحر العلوم، على أن قطاع النفط والغاز الطبيعي، تلعب أساساً لإعادة إعمار البلاد.

ونقلت الوكالة عن بحر العلوم قوله إن قطاع النفط سيحصل على ٢٠ إلى ٣٠٪ من إجمالي القروض البالغة ٣,٥ مليارات دولار والتي وعد بها العراق عام ٢٠٠٣.

كما أعلن الوزير العراقي عن اعتزام بلاده زيادة إنتاجها النفطي العام المقبل، إلى مستويات قبل الحرب الأميركية على العراق والتي كانت ٢,٦ مليون برميل يوميا.

[illegible]